

صفحة الدراسات في «البناء»، أنشئت لتكون مساحة للابحاث العلمية المتعلقة بشتى المواضيع ذات الصلة في قضايا الأمة والعالم العربي.

وهي إذ تتسع لمثل هذه الدراسات تبقى مجالاً مفتوحاً للحوار وطرح الإشكاليات الفكرية المتعددة في بيروت في 2-3 حزيران 2015)

البناء

والسياسية وغيرها، تنشيطاً لدور الثقافة في الصيرورة الاجتماعية.
علماً أن الآراء التي ترد على مساحة الصفحة تعبر عن رأي أصحابها وليست بالضرورة مطابقة لقناعات الصحفية.

إنّاه انطلاقاً من القناعة الراسخة بضرورة خلق حوار فكري حول القضايا والإشكاليات كافة وما

الدولة القطرية و«صيغ الحكم القومي»... جدلية الانهيار

(ورقة قدمت إلى المؤتمر القومي العربي الدورة 26 المنعقدة في بيروت في 2-3 حزيران 2015)

.د. **سائين عساف**

كيسنجر والمحافظون الجدد

يبني كيسنجر مخطله التقسيمي على النقاط الآتية:
تشكّل البلدان العربية أربع وحدات جغرافية متمايزة: منطقة الهلال الخصيب (سورية والعراق ولبنان والأردن وفلسطين) منطقة الخليج العربي، منطقة المغرب العربي (المغرب والجزائر وتونس) منطقة شمال أفريقيا (مصر وليبيا والسودان) - أوضاع هذه المناطق تتصف بالاضطراب ويضعف المؤسسات السياسية وبافتقار قياداتها إلى الرؤية ويفسد أجهزتها الإدارية ويضعف بنيتها الداخلية.
هشاشة اللحمة الداخلية لهذه البلدان، ويقول: «... اللحمة الداخلية لكثير من هذه البلدان هشة. الوحدات السياسية لبلدان الهلال الخصيب غير قابلة للاستمرار بسبب تعاطف دور الأقليات وتضاول دور الأكرذية العربية السنية. قيام إسرائيل عجلّ عن انفجار مشكلات الأقليات وفي طموحها الى الاستقلال لا سيّما الكرد والمسيحيين والدروز الناضحين لإقامة دولة مستقلة. أمّا العلويون في سورية فهم يتطلعون إلى البقاء حاكمين لسورية كلها غير أنّ الأكرذية السنية قد تضطّرمهم إلى إقامة دولة خاصة بهم.»

يرى كيسنجر أنّ دولا عربية ضعيفة وغير مستقرّة يمكن الاستغناء عنها ضمن استراتيجية جديدة تقيم دولا بديلة بحدود أشدّ ثباتا هي حدود الجماعات الدينية والعرقية. الإدارة الأميركية منذ كيسنجر حتى اليوم تحسب أنّ الشرق الأوسط يضمّ بلداناً يمكن الاستغناء عنها، فمة دول فائضة فيه، وحدود دوله غير ثابتة، فهي تتحرك بتحرك الجماعات العرقية والدينية التي تقوم عليها فريضة الدويلات التي من شأنها تجزئة الدول العربية وتفثنت وحداتها الوطنية.

كيسنجر ذهب من الخارجية والإدارة الأميركيين لكن المخطط بقي وتنفيذ مستمر.

مخطط تقسيم لبنان وجد فيه كيسنجر على حدّ قوله: «بلداً مثالياً لتحقيق المؤامرات، ليس ضدّه فقط وإنما ضدّ كل العالم العربي أيضاً». فمّ صيغ: «لقد اكتشفت في تناقضاته عناصر جديدة لنصب فخّ كبير للعرب جم يعا.»

إنّ مخطّط كيسنجر ناصب هذا الفخّ الكبير للعرب جميعاً وجد من يتبناه ويظوره في الإدارة الأميركية. في هذا السياق، تأتي خطّة ريتشارد بيرل: «استراتيجية جديدة لتأمين المملكة، 1996 أو الاستراتيجية الجديدة لإسرائيل نحو عام 2000».

إنّ للعنوان الأوّل رمزيّته وهي تفيد التالي: «الشرق الأوسط ملكوت إسرائيل.»

حماية هذا الملكوت وفق ما ذهب إليه في هذه الخطّة تستدعي زعزعة استقرار دمشق وذلك بمساعدة تركيا والأردن، في حملة القوات المسلحة الأميركية في عدد بذلتها الاستراتيجية بالتعاون مع كل من الأردن وتركيا وذلك لإضعاف الطموحات الإقليمية السورية وكبحها ومواجهتها ولذلك يقول بيرل لا بدّ من الإطاحة بصدّام كهدف استراتيجي مهم لإسرائيل لزعزعة استقرار سوريا في ما بعد.

تنصّ هذه الوثيقة على تشكيل تحالف استراتيجي إقليمي ضدّ دمشق ما قد يشكّل ضغطا عليها من جهة لبنان وإسرائيل ووسط العراق (ويعني المنطقة السنية!) وتركيا والأردن.

وفي هذا السياق أيضاً، أعدّ معهد «راشد» الأميركي للدراسات الاستراتيجية في آب 2002 لحساب البنخاوغن دراسة بعنوان: «كيف يمكن أن تكون الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط» تدعو إلى إعادة النظر في الخريطة الجيوسياسية في الشرق الأوسط على قاعدة تفكيك الدول المركزية في الوطن العربي: العراق، سورية، السعودية، مصر.

إنّ إعادة النظر هذه هدفين رئيسيين: الأوّل توسيع الطبيعة الدينية والعنصرية الفتوية للكيان الصهيوني. الهدف الثاني هو تأمين حدود آمنّة لهذا الكيان وضمان استمراره وتسهيل انخراطه في نسج المنظمة من موقع القوة والسيطرة.

وفي السياق نفسه، تندرج خطّة وولفويتس وديك تشيني، من اهدافها: إطاحة الرئيس صدام حسين، جعل «إسرائيل» دولة يهودية «صافية العرق»، طرد الفلسطينيين وتوطينهم في مناطق عراقية، إطاحة النظام السوري.

وتندرج كذلك في هذا السياق خطّة رسمها رالف بيزرز الضابط السابق في الاستخبارات العسكرية الأميركية ونشرها بعنوان: «حدود الدم»: ما هو شكل شرق أوسط أفضل؟ في مجلة القوات المسلحة الأميركية في عدد حزيران 2006 ويعتبر فيها أنّ الحدود الفاصلة بين الدول في الشرق الأوسط حدود غير واقعية وغير طبيعية. رسمتها بريطانيا وفرنسا بصورة غير عادلة لشعوب تلك الدول ما يثير فيها النزاعات والحروب بين الأقليات والأكرذية.
اتفاقية سايكس - بيكو في رأيه لا تنصف الأقليات الكردية والشعبية والإسماعيلية والمسيحية. لذلك يرى في إعادة تقسيم منطقة الشرق الأوسط على أساس ديني، طائفي مذهبي وإثني (حلا عادلاً) ضمن الدول القائمة بموجب هذا التقسيم هي حدود غير عادلة. هذا من إعادة التقسيم تكريس الكيان الصهيوني دولة دينية قومية لليهود وإقامة دولة كردية مستقلة. تحقيق هذا الهدف المزروغ يؤمّن ويضمن المصالح الأميركية في منطقة الشرق الأوسط. أمن الكيان والسيطرة التامة على منابع النفط.

وتبقى الأهمّ في استراتيجيات التفكيك والتجزئة والتقسيم خطّة برنارد لويس، المستشرق الصهيوني، منظر «الفضى الخلافة» وواضع استراتيجية الغزو الأميركي للعراق والسياسة التدخل والسيطرة الأميركية على المنطقة. تنصّ هذه الخطّة على إعادة تفثنت الأقوار العربية والإسلامية إلى وحدات عشائرية وطاقفية ودفع الإتراف والأكراد والعرب والفلسطينيين والإيرانيين ليقاتل بعضهم بعضاً.

وحجّة لويس في ذلك قوله: «إن الصورة الجغرافية الحالية للمنطقة لا تعكس حقيقة الصراع، وأن ما هو على السطح يتناقض مع ما هو في العقب» على السطح كيانات سياسية لدول مستقلة، ولكن في العمق هناك أقليات لا تعتبر نفسها ممثلة في هذه الدول، بل ولا تعتبر أنّ هذه الدول تعبر عن الحد الأدنى من تطلعاتها الخاصة». والهدف من هذه الخطّة تسويق «إسرائيل» دولة دينية قومية لليهود وفرض هيمنتها على تلك الدويلات الهشة «بضمين نفوقها لعدم نصف قرن على الأقل» وفق تعبيره. خطّة برنارد لويس تمعد إلى «تجزئة وتفثنت «سايكس - بيكو» إلى أكثر من ثلاثين دولة.

في هذا السياق، نتقطع من مقالاتها ما يقوله في إحداهما عام 2005، «ولذلك يجب تضيق الخناق على هذه الشعوب ومحاصرتها واستئمان التناقضات العرقية

السنة السابعة / الخميس / 2 تموز 2015 / العدد 1821

Seventh year / Thursday / 2 July 2015 / Issue No. 1821

أكثرها، والتي تفرّض نفسها على صاحب القرار والمنقّف وقادة الرأي والمواطن في أي موقع كان، كانت صفحة الدراسات في «البناء» هي الترجمة العملية لهذه القناعة.
أمّلين أنّ تشكل هذه الصفحة مساحة فكرية .سياسية تعنى بهيوم الوطن والمواطن، تدرس الحاضر لترسم المستقبل.

2 / 4

(ذلك فكيف له أن يتحقّق بين مكوثات الأقطار مجتمعة!؟

الحدود المصطنعة

حدود الدولة القطرية حدود مصطنعة فهي حدود فارقة نظريا بين أبناء مكوّن واحد موزعين على غير قطر سواء كان هذا المكوّن طائفيًا أو مذهبيًا أو سلاليا (عشائريًا أو قبليًا أو عائليا) وهذه ظاهرة تكاد تكون عامة في العراق وبلاد الشام والخليج العربي. وهي حدود صنعها الاستعمار بمقياس نفوذه ومصالحه وهي تبعًا لهذا المقياس غير مستقرّة وخاصّةً للتعديل بما يلبّي تلك المصالح. إنّها حدود لا تستند إلى أيّ أساس علمي تقوم عليه حدود الدول الطبيعية (الهوية والشخصية الحضارية والإرادة العامة). إنّها حدود وضعت بإرادة أجنبية فحملت الدولة القطرية «لاوطينيّتها» سمة لازمة لها منذ نشوئها. وهذا عطب تكويني لم يجد له علاجًا على رغم محاولات الأنظمة فاستمرّت الحدود القطرية تعيش في أزمة المشروعية.

إن حدود الدولة القطرية الراهنة خصوصاً في بلاد الشام أصبحت مفتوحة بضغط من ضرورات المواجهة وطبيعتها الإقليمية والدولية ما سمح بالتمدّد الإيراني إلى المتوسط عبر العراق وسورية ولبنان وتمدّد «الدولة الإسلامية» (داعش) بإزالة الحدود بين العراق وسورية، وتمدّد المقاومة الإسلامية من جنوب لبنان باتجاه سورية وتوحيد جبهتي الجنوب اللبناني والجولان السوري مع الكيان الصهيوني.

الفشل في التنمية والتبعية

التنمية المستقلّلة مشروع فاشل أصابته إخفاقات أودت بها إلى التبعية الاقتصادية مشفوعة بتبعية سياسية وثقافية وأمنية للرأسمالية العالمية المتوحّشة. الصيغ القطرية في عالم مترابط اقتصاديا وماليا أثبتت فشلها في التنمية المستقلّة. فنظام السوق سمعت الاحتكار والاستغلال يمارسهما الأقوى على الأضعف والأغنى على الأقرق خصوصا وبنية الاقتصاد العربي لم تقم يوما على التكاملية فالأقطار العربية الغنية لم تلثفت يوما إلى الأقطار الفقيرة إلاّ عن طريق المساعدات الطرفية وليس عن طريق الاستثمار والتوظيفات البعيدة المدى وفق سياسات ومشروعات واستراتيجيات تكاملية.

تداعيات «الفضى البنّاءة»

«الفضى البنّاءة» مخطّط أميركي - «إسرائيلي» لتفكيك الدولة القطرية وإنتاج الدولة الطائفية والإثنية تنفيذًا للمشروع الذي تقوده الولايات المتّحدة لولاثة شرق أوسط جديد لا مكان فيه لأيّ شكل من أشكال الدولة الوحديوة الوطنية أو القومية. تداعي آليات فرض الانتظام العام، شلل المؤسسات العامة، اهتزاز السلم الأهلي، النزوح والفرز السكاني، الهجرة القسرية جميعها من تداعيات «الفضى البنّاءة».

الصراع الطبقي

تشهد الدولة القطرية تدهورًا في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ما أضاف إلى الصراعات الداخلية صراعًا طبقيًا تلاشت معه الطبقة الوسطى ضامنة الاستقرار وقاعدة التطوّر الاقتصادي والاجتماعي. العدالة الاجتماعية ظلت الغائب الدائم عن برامج الحكم في الدولة القطرية فكثرت الغظالم وتعمّقت الشروخ بين الطبقات الاجتماعية وازدادت درجات الفقر والتفاوت المعيشي بين فئات المجتمع.

الدولة مجرّد سلطة فاسدة

الطغمة الحاكمة حوّلت الدولة إلى مجرّد سلطة لتقاسم المغنم فعمّ الفساد جميع مفاصلها وضاعت فرص التنمية البشرية فازدادت حدة التناقض بين الطبقات والمصالح.

سياسة التخادم الرعيي

أرباب الرأسمالية المتوحّشة استغلّوا هذه السياسة فاستتبعوا الدولة فنهّوا ثرواتها. إنّ هيمنة الرأسمالية العالمية المتوحّشة على الثروات العربية أسهمت إلى حدّ بعيد في تعميق الشروخ الاجتماعية في بنية المجتمعات القطرية ما أصاب وهدد الدولة بالتفكك.

السيادة المنقوصة

لا سيادة لأيّ دولة من دون وحدة داخلية. مفهومها السيادة والوحدة متلازمان. السيادة والوحدة واجبا الوجود معًا. يوجدان معًا أو ينفقان. التفكك الداخلي جعل سيادة الدولة القطرية سيادة منتقبة الوجود ما جعلها مباحة للتخلّلات الخارجية، تدخلات الدول بأشكالها كافة، من الإملاء السياسي حتى الاحتلال العسكري، كما شركات النهب الرأسمالي فضلا عن الجماعات الدينية التي لا تؤمّن أصلا بسيادة دول وحدود.

وجود القواعد العسكرية الأجنبية على اراضي الدولة القطرية انقاص فاضح من سيادتها الوطنية وأمنها الوطني مشفوعًا بالإنفاق الأملجي على القوات العسكرية والأمنية. اقتصادات التسلّح على المستوى القطري استنزاف هائل للثروة لأنّه لم تات تلبية لمقتضيات الأمن الوطني أو تنفيذًا لمعاهدة الدفاع العربي المشترك أو في سياق حماية الأمن القومي العربي أو لإحداث توازن استراتيجي في الصراع العربي الصهيوني.

غياب الديمقراطية والحريات

وحقوق الإنسان

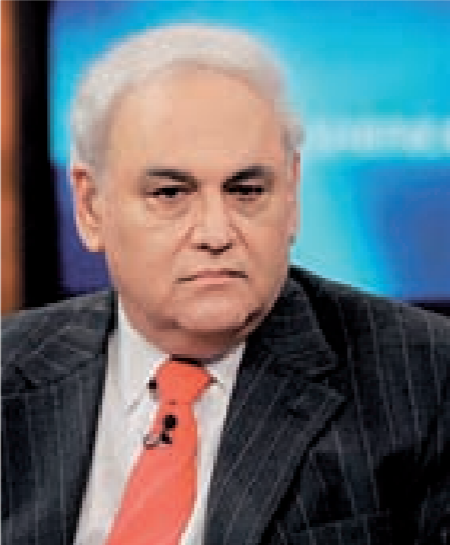
آليات التداول الطبيعي والسلمي للسلطة، احترام الحريات الخاصة والعامة وتأمين حقوق الإنسان وضمان كرامته وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي والعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر والبطالة والجريمة والهجرة خصوصًا هجرة الأدمغة مفردات وصيغ منعدمة الوجود في معارج الأنظمة والحكّام. الأنظمة الحاكمة تنقصها الشرعية الشعبية وهي تسوّغ «شرعيتها الدستورية» بالمبايعة أو بديمقراطية 100/99,99 فالديمقراطية الحقيقية بدت حالة مستحصية في الدولة القطرية.

الحركات الانفصالية

الهويات الفرعية أو «المفوعة» المذهبية والإثنية بدأ بعضها يتحوّل إلى حركات انفصالية كما هي الحال في العراق وسورية واليمن وليبيا والمغرب والجزائر والسودان (النزاع في دارفور). وعي الهوية الفرعية، بدأ في إطار ثقافي، وانتقل إلى إطار سياسي لا مركزي فمّ اتحادي وبات يؤشّر بفعل الحروب الراهنة للانتقال إلى كيان سياسي انفصالي.



برنارد لويس



منظر الحرب على العراق ريتشارد بيرل



وولفويتس



اثور السادات



ديك تشيني



هنري كيسنجر

«التسوية» المفروضة من وجهة نظر «إسرائيلية».
لم ترصّخ سورية لشروط «السلم الإسرائيلي»، فطاولها قانون العقوبات وضرب عليها الحصار ثمّ الحرب المستمرّة عليها وفيها. وباسم «ربيع» لم يات جعدت عضويتها في جامعة الدول العربية.

لم ترض غزّة بقيادة حماس والجهاد والجبهة وسائر القوى المقاومة باتفاقية اوسلو وملحقاتها فشتت عليها «إسرائيل» حروبها التدميرية المتتالية.

المقاومة في لبنان، الوطنية ثمّ الإسلامية، قاومت الاحتلال وحزرت الجنوب والباق الغربي في عام ألفين وصمدت في عام 2006.

هذا المحور المقاوم، مرّبع الصمود القومي المشكّل من المقاومات الثلاث العراقية في مواجهة الاحتلال الأميركي وطرده، الفلسطينية في مواجهة الجيش الصهيوني وطرده من غزّة، اللبنانية في مواجهة الجيش الصهيوني وطرده من جنوب لبنان ويقاعه، فضلا عن الموقف السوري الداعم لها والرافض لمدرّة كولن باول عام 2003 بعد احتلال العراق. هذا المحور المقاوم كان محط انقسام بين الدول العربية بدل أن يكون محط دعم وإجماع. والسبب أنّ فلسطين لم تعد هي القضيّة الاستراتيجية، الانضباط الأولى، في اهتمامات واستراتيجيات وارتباطات بعض الدول العربية.

إلى أن جاء «الربيع العربي» الذي كان من شأنه تصويب البوصلة باتجاه فلسطين وتشكيل رافعة جديدة لمشروع الوحدة العربية بعد ضياع الأثنين معًا، إذ لا فلسطين من دون وحدة ولا وحدة من دون فلسطين، فتالتبت والتفت عليه قوى مناوئة ومستغلّة فحوّلته إلى بركان تدميري من الضعب أنّ يهدأ له حال في المدى المنظور.

إزاء هذا «الربيع الكرنكي التدميري» تنقسم الدول العربية بين مصد له ومعّد. بين من يقاوم لهيبه بلحم شعبه وبين من يصبّ عليه نطفه وماله.

ثمّة الآن متغيرات دولية وإقليمية ترخي بثقلها على محوري الصراعات العربية - العربية داخل كلّ قطر وبين الأقطار. لعبة المصالح بدأت تدخل مكوثات الدولة القطرية لجهة استراتيجية، الانضباط الجماعي داخل مفهوم سيادة الدولة لم يعد موجودًا. مثالنا إلى ذلك: اليمن وسورية والعراق ولبنان. والمسألة لم تعد مجرّد ارتباط مرجعي ديني بل صارت ولاءً مطلقًا لإرادة المرجع في السياسة والموقف والنظرة إلى الآخر وكيفية التعامل معه.

مسوغّاته يسهم في انهيار الدولة ويحوّل مكوثاتها إلى جماعات متعدّدة الولاءت يستحيل جمعها في انتظام عام.

هذا بشأن المكوثات داخل القطر الواحد. أمّا بشأن الأقطار فجاء المصالح القطرية أتجهت ببعض الدول